

وقف التمويل يثير مخاوف الشرطة السورية الحرة

www.alaraby.co.uk /وقف-التمويل-يثير-مخاوف-الشرطة-السورية-الحرّة

الصورة



يقدمون الكثير من الخدمات (العربي الجديد)

± الخط =

تنشط الشرطة السورية الحرة منذ عام 2012 خارج مناطق النظام، فتوفر الأمن للمواطنين، حتى بات هؤلاء يتقنون فيها ويعتمدون عليها. لكنّ الشرطة تتخوف من وقف الدول المانحة تمويلها وما سيؤدي إليه من تراجع في عملها.

في اتصال رسمي، لشركة "أجاكس"، الوسيطة بين الدول المانحة (الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا والدنمارك وهولندا وألمانيا)، مع الشرطة الحرة في الشمال السوري، جرى إبلاغ الأخيرة أنّ الدعم المقدم من هذه الدول سيتوقف خلال الأشهر المقبلة، ما يعني تراجعاً كبيراً في عمل أجهزة الشرطة الناشطة في مناطق مختلفة بين محافظتي حلب وإدلب. وتلعب مراكز الشرطة التي تحظى بقبول شعبي دوراً كبيراً في ضبط أمن هذه المناطق، بالإضافة إلى خدمات أخرى تقدمها وفق ما تتطلبه الحاجة.

تسعى الدول الغربية إلى الحدّ من نشاط التنظيمات المتطرفة وتجفيف مصادر دعمها، وهو سعي يرى مراقبون أنّه إعلامي واستعراضية فقط، إذ يُطبّق نقيضه على الأرض مع توقف دعم المؤسسات المدنية. ويبقى دعم تلك التنظيمات قائماً بل في ازدياد، علماً أنّها تسيطر على معابر دولية وأخرى محلية تجني منها مردودات هائلة، بالإضافة إلى الضرائب التي تفرضها.



العميد المنشق، أديب الشلاف، قائد شرطة حلب، ومؤسس الشرطة الحرة، يستغرب في لقاء مع "العربي الجديد" توجه الدول المانحة إلى مثل هكذا قرارات في هذا التوقيت، متسائلاً عن جدوى إضعاف المؤسسات المعبرة عن الثورة في سورية. يقول: "لا ندري السبب الرئيسي لإيقاف الدعم، هم أخبرونا أنّ عملنا كشرطة حرة مميز، وأننا من أنجح المؤسسات التي جرى التعامل معها. أعتقد أنّ القرار سياسي بحت". وعن البحث عن حلول أو صيغة تفاهم لتفادي وقف الدعم، يقول الشلاف: "نحاول التواصل مع الدول المانحة، ونأمل ألا يتوقف هذا الدعم المقدم، الذي سيؤدي انقطاعه إلى تراجع كبير في عمل جهاز الشرطة في المناطق المحررة".

الشمال السوري... تهجير وسط مقومات حياة معدومة

من جهته، يؤكد العقيد علي الزين، عضو مجلس قيادة الشرطة، والمنشق منذ عام 2012 عن وزارة الداخلية السورية، أنّ أي توقف لدعم الشرطة الحرة هو دعم بطريقة غير مباشرة للتنظيمات الإرهابية، كهيئة تحرير الشام، التي تسعى إلى توسيع سيطرتها في الشمال السوري: "لا يمكن القول إلا أنّ توقف الدعم عن أي مؤسسة ثورية فاعلة، هو دعم للمشاريع المضادة للثورة وعلى رأسها التنظيمات المصنفة إرهابية، وهذا ما نستغربه من الدول التي تدعي محاربة الإرهاب". يتابع الزين: "عملنا منذ أكثر من خمس سنوات على تأسيس جهاز شرطة محترف في المناطق المحررة، واستطعنا حجز مكان لنا بين المدنيين الذين يتقون فينا إلى حد كبير، خصوصاً من خلال السياسة التي اتبعناها نحو التوجه لتكون شرطة مجتمعية وليس جهازاً أمنياً قمعياً. غيابنا أو تراجع دورنا اليوم يعني توسع دور الفصائل المتطرفة، وتوجه الناس من جديد مضطراً إلى ما يسمى بالشرطة الإسلامية التابعة لجهة النصر".

مع بداية خروج عدد من المدن والبلدات في الشمال السوري عن سيطرة النظام السوري، وبدء سيطرة الجيش الحر عليها، وجد سكان تلك المناطق أنفسهم في حالة من الفراغ الأمني الكبير، مما دفعهم إلى تشكيل قوى حماية ذاتية لكل بلدة وقرية تساهم في التخفيف من الجرائم وملاحقة فاعليها، ومع بدء ظاهرة الانشقاقات عن مؤسسات النظام السوري، وانشقاق عدد كبير من ضباط وصف ضباط وزارة الداخلية، توجه عدد من هؤلاء المنشقين لتنظيم صفوفهم وتشكيل نواة لجهاز شرطة محترف.



العميد المنشق فؤاد سويد، القائد الحالي لشرطة إدلب الحرة، يتحدث إلى "العربي الجديد" عن بدايات تشكيل الشرطة الحرة في المحافظة: "بدأ الضباط وصف الضباط المنشقين عن جهاز شرطة النظام السوري، بتشكيل جهاز لضبط أمن المناطق المحررة في محافظة إدلب في النصف الثاني من عام 2012، سمّوه حينها الأمن السوري الحر، الذي تطور بعدها ليصبح مؤسسة تحت اسم الشرطة الحرة". يضيف سويد: "بقي عناصر الشرطة الحرة يعملون كمتطوعين، دون تقديم أي دعم لهم من أي جهة، حتى الشهر الثامن من عام 2014، عندما قررت بعض الدول المانحة تقديم بعض أنواع الدعم، الذي أحدث تغييراً نوعياً في مراكز عملنا وتوزعها".

ساهم دعم الدول المانحة للشرطة الحرة، في رفع مستواها، وتطوير تنظيمها الإداري، بحسب تصريحات العقيد علي الزين، إذ يشرح لـ "العربي الجديد" الهيكلية التي توصلت إليها قيادة الشرطة للقيام بالمهام الموكلة إليها بالطريقة المناسبة: "تتألف مؤسسة الشرطة الحرة من مجلس قيادة أعلى للشرطة مؤلف من مجموعة من الضباط (4 ضباط) يضاف إليهم ضابط ارتباط. يعقب المجلس الأعلى قائد الشرطة الذي يشرف على قادة القطاعات، ويتابع عمل الفروع المنبثقة عن قيادة الشرطة، وتتبع لهذه الأفرع مجموعة من المراكز المنتشرة في عدد من بلدات ومدن الشمال السوري".

العيد لا يدق أبواب المهجرين إلى شمال سورية

تنتشر مراكز الشرطة الحرة في محافظتي حلب وإدلب، بواقع 58 مركزاً، من بينها عدد من المراكز المرورية التي تنظم السير في مناطق وجودها، وتتابع وقائع الحوادث المرورية، ويقتصر وجود مراكز الشرطة على المناطق التي لا تقع تحت نفوذ هيئة تحرير الشام. يوضح العقيد الزين أنهم كشرطة حرة لا يعملون في مناطق هيئة تحرير الشام، ويرفضون أساساً أي عمل في مناطق سيطرة التنظيم على حد تعبيره.

يكاد وجود الشرطة الحرة يكون معدوماً في مناطق النفوذ التركي، شمال حلب (درع الفرات - غصن الزيتون)، إذ قامت السلطات التركية بتشكيل جهاز شرطة آخر، بحسب العميد أديب الشلاف: "عرضنا على الأتراك أن يبقى وجودنا كشرطة حرة متخصصة ومحترفة، لكن كان الرد أنّ أي وجود يجب أن يكون عن طريقهم، مما اضطرنا إلى الانسحاب من تلك المناطق وتحويل معدّاتنا وآلياتنا لصالح المجالس المحلية الموجودة في المنطقة".



قتل وجرح عشرات المتظاهرين العراقيين (حسين فالح/فرانس برس)
ث الخط =

وجّه رئيس الحكومة العراقية، مصطفى الكاظمي، اليوم السبت، بمنع سفر قائد بارز بالجيش، لاثامه بالتورط في عمليات قمع التظاهرات بمدينة الناصرية مركز محافظة ذي قار، والتي نتج عنها مقتل وإصابة العشرات، وذلك بعد ساعات من الكشف عن تقدمه بطلب سفر خارج العراق لغرض العلاج.

وجاء في بيان مقتضب للحكومة العراقية، أن رئيس الوزراء وجّه بمنع سفر الجنرال جميل الشمري خارج البلاد لاثامه بملف قتل المتظاهرين.

عقب ذلك، قال المتحدث باسم مكتب الكاظمي، أحمد ملا طلال، في تغريدة له، إنّ "الكاظمي وجه بإصدار قرار منع سفر بحق الفريق جميل الشمري لتورطه بقضايا قتل المتظاهرين في الناصرية، وذلك على خلفية، منحه إجازة وهمية للعلاج خارج العراق".

القائد العام للقوات المسلحة السيد مصطفى الكاظمي @MAKadhimi يوجه بإصدار قرار منع سفر بحق الفريق جميل الشمري لتورطه بقضايا قتل المتظاهرين في الناصرية، وذلك على خلفية منحه إجازة وهمية للعلاج خارج العراق.

— احمد ملا طلال (@AhmadMullaTala) September 19, 2020

قرار الكاظمي جاء رداً، على قرار بمنح الشمري إجازة للعلاج خارج البلاد، إذ كشفت وثيقة تداولتها وكالات أنباء عراقية، صادرة عن وزارة الدفاع، نصت على "موافقة الوزير على منح الشمري، إجازة لمدة 30 يوماً لغرض العلاج خارج البلاد".

من جهته، أكد مسؤول حكومي، في حديث لـ "العربي الجديد"، أنّ الشمري سيعرض على التحقيق بخصوص التهم الموجهة ضده، مبيناً أنّ "القضايا المثارة ضد الشمري كثيرة مرتبطة بإعطاء أوامر فتح النار على المتظاهرين في ساحة الحبوب وسط الناصرية بشهر نوفمبر الماضي، وأن ملفه تمت إحالته على التحقيق ليأخذ مجراه، الأمر الذي دفع باتجاه إصدار أمر منع سفره".

وأكد المسؤول الذي فضل عدم الكشف عن هويته أنّ "الأيام المقبلة سيتم استدعاء الشمري إلى التحقيق".

وعلى مواقع التواصل الاجتماعي، دعا ناشطون إلى محاكمة الشمري على خلفية تورطه بقتل المتظاهرين في ذي قار.

الناشط علي صالح قال، في تغريدة "الناصرية قُتل فيها خلال دخول المجرم جميل الشمري أكثر من 120 شاباً خلال يومين فقط، وجرح المئات. نريد محاكمة وليس منع السفر".

الكاظمي يمنع جميل الشمري من السفر لأنه متورط بقتل المتظاهرين في الناصرية لكنه لا يحاكمه على هذا القتل للعلم ان الناصرية قُتل فيها خلال دخول المجرم جميل الشمري أكثر من ١٢٠ شاب خلال يومين فقط
وجرح المئات
نريد محاكمه وليس منع السفر pic.twitter.com/QZSehh7Svb

— علي صالح (@September19_2020) September 19, 2020

وقال الناشط فلاح المشعل، في تغريدة له، سيضيق بكم طريق الهروب. ودماء الشهداء ستحاكم القتلة، منع سفر المتهم جميل الشمري".

سيضيق بكم طريق الهروب .. ودماء الشهداء ستحاكم القتلة ، منع سفر المتهم جميل الشمري .
pic.twitter.com/4yAgYenYnw

— فلاح المشعل (@September19_2020) September 19, 2020

بدوره، قال الناشط أحمد الزيايدي، في تغريدة، إن "جميل الشمري مطلوب للقضاء بسبب قمعه للمتظاهرين السلميين، وهناك تحقيق مفتوح بحقه في وزارة الدفاع، عندما ينتهي هذا التحقيق يفترض أن يتم إحالته الى القضاء لينال جزاءه"، مبدياً استغرابه من "منح الوزارة له موافقة للسفر خارج العراق !! من يضمن بأنه لن يهرب؟ ومن يتحمل المسؤولية إن هرب؟".

جميل الشمري مطلوب للقضاء بسبب قمعه للمتظاهرين السلميين
وهناك تحقيق مفتوح بحقه في وزارة الدفاع
عندما ينتهي هذا التحقيق يفترض ان يتم إحالته الى القضاء لينال جزاءه.
كيف يتم منحه موافقة للسفر خارج العراق !!
من يضمن بأنه لن يهرب ؟
ومن يتحمل المسؤولية ان هرب ؟

— احمد الزيايدي (@September19_2020) September 19, 2020

جميع حقوق النشر محفوظة 2021

